رصد مراكز الدراسات والمواقع التحليلية للنخب العالمية البارزة

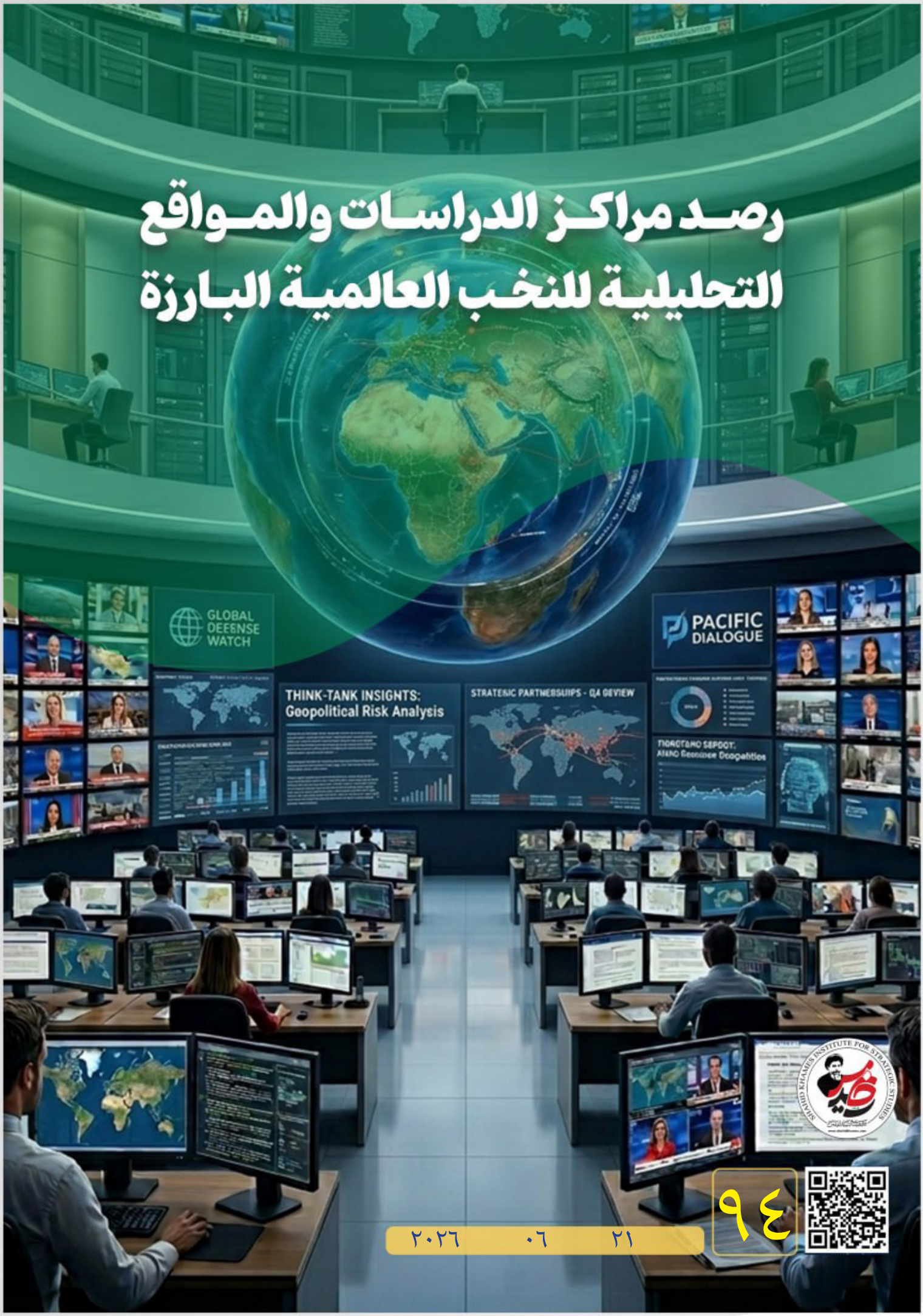

٩٤
٢١ ٠٦ ٢٠٢٦

العنوان

الملخص التنفيذي	٣
١. فجوة الرواية الرسمية والرأي العام؛ الإسرائيليون يرون أن إيران انتصرت في الحرب / TIMES OF ISRAEL	٤
٢. بيان المنامة وإعادة تعريف الأمن الجماعي في الخليج؟ / ORSAM	٥
٣. محور المقاومة والموارد المالية؛ التداعيات المحتملة لتراجع الضغوط الاقتصادية على إيران / ISW	٦
٤. تغيير النظام ولكن بقفازات مخملية: كيف تحرك كيفن وارش لإعادة بناء مجلس الاحتياطي الفدرالي / CNBC	٧
٥. من المدارس إلى شبكة الكهرباء؛ اتساع التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لتغير المناخ / REUTERS	٨
٦. إجراءات الدعم السعودية المزدوجة تعزز استقرار اليمن وتحمي المدنيين؟ / AAWSAT	٩
٧. الرئيس المحتمل للاستخبارات العالق بين ترامب والكونغرس / WSJ	١٠
٨. صدمة هرمز تعيد إحياء ممر النفط العراقي–السوري / THEPUNDIT	١١
٩. الميليشيات العراقية المرتبطة بإيران بعد الاتفاق الأميركي / THE NATIONAL	١٢
١٠. سلام لم يكن سلاماً؛ مذكرة التفاهم الأميركية الإيرانية تنذر بخطر أزمة دائمة / RUSI	١٣
١١. فخ هرمز: كيف تضع حرب إقليمية طويلة العراق أمام خطر الاختناق / IRAQINEWS	١٤
١٢. اختبار سيادة العراق: الحكومة الجديدة بين واشنطن وطهران / ORF	١٥
١٣. ما هو الوضع الراهن في مضيق هرمز؟ / CSIS	١٧
١٤. لماذا يستطيع لبنان أن يحدد مصير الاتفاق الإيراني الأميركي أو يطيح به؟ / ALJAZEERA	١٩
ملخص وتحليل الخبير	٢٠

الصفحه

الملخص التنفيذي

يقف الشرق الأوسط عند لحظة يوحي ظاهرها بانخفاض مستوى التوتر، غير أن ما يجري تحت السطح هو صراع أعمق على شكل النظام الإقليمي المقبل. فمن منظور كثير من التحليلات النخبوية، لا يشكل الاتفاق بين إيران والولايات المتحدة نهاية للأزمة، بل إعادة تعريف لساحة اللعبة؛ ساحة انتقلت فيها المواجهة المباشرة إلى مفاوضات ملتبسة، وضغوط اقتصادية، وتنافس على مسارات الطاقة، واختبار لولاء الحلفاء، وإعادة ترتيب للقوى الوكيلة. وتكمن أهمية هذه اللحظة بالنسبة إلى الجمهور الشرق أوسطي في أن معظم الملفات الحيوية في المنطقة، من لبنان والعراق إلى الخليج واليمن، باتت مترابطة، ولم تعد أي أزمة محلية بمعزل عن غيرها. والأهم أن إيران، رغم تحملها ضغوطاً عسكرية، استطاعت أن تصوغ منطق التفاوض وفق أدواتها: هرمز، والنفط، وحزب الله، والجماعات العراقية، والأصول المجمدة، وحاجة واشنطن إلى تجنب صدمة اقتصادية. ولا يعني ذلك أن إيران تتحرك من موقع بلا كلفة؛ فالاقتصاد الداخلي، والبنى التحتية المتقادمة، والضغط الاجتماعي، والتهديد العسكري، ما زالت عوامل قائمة. غير أن الرواية الغالبة ترى أن طهران حوّلت الحرب إلى حزمة تفاوضية تطالب، مقابل وقف الأزمة أو احتوائها، بامتيازات اقتصادية وسياسية. وفي المقابل، لا تتحرك الولايات المتحدة بالضرورة من موقع ضعف، بل تبدو ساعية إلى تقليص وزن الملف الإيراني في استراتيجيتها العالمية. تريد واشنطن احتواء أزمة الطاقة، وإبقاء الملاحة في هرمز مفتوحة، وطمأنة حلفائها في الخليج، وحماية الاقتصاد العالمي من صدمات جديدة قبل الدخول في دورات سياسية داخلية. إلا أن هذا النهج يطرح سؤالاً أساسياً: هل تدير الولايات المتحدة الأزمة فعلاً، أم تؤجلها إلى المستقبل؟ لقد تحوّل لبنان الآن إلى ساحة الاختبار الحقيقي للاتفاق. فإذا واصلت إسرائيل عملياتها ولم تستطع واشنطن كبحها، فقد تجعل طهران مسار التفاوض مشروطاً أو توقفه. وإذا قدم حزب الله نفسه بوصفه منتصراً سياسياً، فإن الدولة اللبنانية ستواجه أزمة سيادة. وإذا حاولت حكومة لبنان بسط السيطرة على الجنوب من دون دعم خارجي، فستصطدم بقيود جدية. لذلك لم يعد لبنان جبهة فرعية، بل نقطة قادرة على تثبيت الاتفاق الإيراني الأميركي أو تقويضه. ويقع العراق أيضاً في قلب هذا النظام الهش؛ فهو يواجه أمنياً معضلة الجماعات المسلحة، واقتصادياً يعتمد على هرمز والنفط والغاز الإيرانيين. وقد أظهرت الأزمة الأخيرة أن العراق، من دون تنويع منافذ التصدير، وشبكة كهرباء مستقلة، واحتكار الدولة للسلاح، يبقى هشاً أمام أي تصعيد إقليمي. أما محاولة إحياء مسارات نفطية بديلة عبر سوريا أو تركيا، فتعكس إدراك بغداد لهذا الضعف، لكنها لا توفر بديلاً عملياً فورياً. كذلك تعيد دول الخليج مراجعة مفهوم الأمن؛ فالمواقف الجديدة بشأن الأمن الجماعي تشير إلى تراجع الثقة المطلقة بالمظلة الأميركية، فيما لم يتبلور البديل بعد. فهي لا تستطيع الانفصال عن الولايات المتحدة، ولا الاطمئنان تماماً إلى النموذج السابق. ومن ثم، سيبدو مستقبل أمن الخليج على الأرجح مزيجاً من الاعتماد التقليدي، وتنويع الشراكات الدفاعية، والاستثمار المحلي، والتنسيق الإقليمي المحدود. ومن هنا تبرز أهمية قراءة التحليل كاملاً: فالتطورات الأخيرة ليست أخباراً متفرقة، بل أجزاء من أحجية واحدة؛ إذ إن الاتفاق الإيراني الأميركي، وحرب لبنان، وأزمة هرمز، وهشاشة العراق، وأمن الخليج، ومستقبل العقوبات، وحتى إعادة إعمار اليمن، كلها تؤكد أن المنطقة دخلت مرحلة يتجاور فيها السلام والحرب. فالمظهر دبلوماسي، لكن منطق المنافسة ما زال أمنياً واقتصادياً وجيوسياسياً. وفهم هذه اللحظة ضروري لكل صانع قرار أو باحث أو مراقب شرق أوسطي، لأن النظام الإقليمي الجديد لن يتشكل في اتفاق رسمي واحد، بل في طريقة تنفيذ هذه الاتفاقات الغامضة والمتوترة والقابلة للارتداد.

TIMES OF ISRAEL

فجوة الرواية الرسمية والرأي العام؛ الإسرائيليون يرون أن إيران انتصرت في الحرب

تُظهر نتائج استطلاع جديد أن الرأي العام الإسرائيلي يحمل تقييماً شديد السلبية للحرب مع إيران وللاتفاق اللاحق بين طهران وواشنطن. ووفقاً لهذا الاستطلاع، الذي أُجري بين ٣٦٤٤ شخصاً خلال الفترة من ١٧ إلى ٢٠ حزيران/يونيو، يرى ٩٢/١ في المئة من الإسرائيليين أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية خرجت منتصرة في مجمل الحرب والاتفاق الذي أعقبها. والأهم أن هذا الانطباع لا يقتصر على معارضي الحكومة؛ إذ إن ٩٣/١ في المئة حتى من ناخبي الكتلة اليمينية بقيادة بنيامين نتنياهو يعتقدون أن إيران كانت الرابح في هذا المسار. وتكشف النتائج عن أزمة

عميقة في الثقة بالقيادة السياسية والأمنية الإسرائيلية؛ إذ يرى ٨٢/٩ في المئة من المشاركين أن الحملة التي استمرت ستة أسابيع ضد إيران أضعفت أمن إسرائيل على المدى الطويل، كما ينظر ٨٦ في المئة بسلبية إلى نتيجة الحرب والاتفاق الذي تشكل بين الولايات المتحدة وإيران من دون مشاركة مباشرة من إسرائيل. ومن جهة أخرى، قال ٨٧/٨ في المئة إن إسرائيل لم تحقق الأهداف التي أعلنتها في بداية الهجوم، أو لم تحقق إلا جزءاً منها، وهي أهداف شملت القضاء على البرنامج النووي الإيراني، وإزالة التهديد الصاروخي، بل وحتى إضعاف أو إسقاط بنية الحكم في طهران. وعلى المستوى الداخلي، لا يصدق ٧٢/٥ في المئة من المشاركين تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي بشأن تحقيق إنجازات مهمة وإزالة تهديد وجودي، فيما قيّم ٥٦/٤ في المئة أداءه في إدارة الحرب بأنه «فاشل» أو «ضعيف». في المقابل، اعتبر ٢٦/٥ في المئة فقط أن إدارته كانت «جيدة» أو «ممتازة»، بينما وصفها ١٧/١ في المئة بأنها «متوسطة». وقد انعكس هذا المسار أيضاً على مستوى الدعم السياسي له؛ إذ تراجعت نسبة تأييد نتنياهو لرئاسة الوزراء من ٤٠/٥ في المئة في أوائل آذار/مارس إلى ٢٩/٤ في المئة في حزيران/يونيو.ولا يقتصر استياء الرأي العام الإسرائيلي على القيادة الداخلية، بل يطال أيضاً طريقة إدارة الحرب وتداعياتها من جانب الرئيس الأميركي؛ فقد قيّم ٦٩/١ في المئة من المشاركين أداء دونالد ترامب في الحرب والاتفاق اللاحق بأنه «فاشل» أو «ضعيف»، في حين رأى ١٠/٨ في المئة فقط أنه كان «جيداً» أو «ممتازاً». ويشير ذلك إلى أن الاتفاق بين الولايات المتحدة وإيران لا يُنظر إليه داخل إسرائيل بوصفه إنجازاً دبلوماسياً، بل باعتباره مساراً تجاهل المصالح الأمنية الإسرائيلية. ومع هذا الاستياء الواسع، ما زال المجتمع الإسرائيلي يُظهر دعماً ملحوظاً لاستمرار العمل العسكري ضد حزب الله في لبنان. ففي الإجابة عن سؤال حول ما إذا كان ينبغي لإسرائيل استئناف عملية واسعة ضد حزب الله، بما في ذلك ضربات في بيروت، حتى مع خطر نشوب توتر مع ترامب، أيد ذلك ٤٨/٢ في المئة، وعارضه ٢٠/٩ في المئة، بينما قال ٣٠/٩ في المئة إنهم غير متأكدين. وتكشف هذه النتيجة أنه رغم عدم رضا الرأي العام الإسرائيلي عن حصيلة حرب إيران، فإنه ما زال يرى في تهديد حزب الله قضية عاجلة تتطلب عملاً عسكرياً. وفي النهاية، يضعف الاستطلاع أيضاً التصور العام لشعار «النصر الكامل»، وهو الشعار الذي كررته الحكومة الإسرائيلية خلال ٣١ شهراً بعد هجوم ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣ في وصف حروبها ضد حماس وحزب الله. فقد رأى ١٢/٢ في المئة فقط أن إسرائيل حققت معظم أهداف هذا الشعار، بما في ذلك إسقاط حكم حماس في غزة، وتحرير الرهائن، وإزالة تهديد حزب الله في لبنان. في المقابل، قال ٦١/٣ في المئة إن هذه الأهداف لم تتحقق «على الإطلاق»، بينما اعتبر ٢٦/٥ في المئة أنها تحققت جزئياً فقط. وتقدم هذه الأرقام صورة واضحة للفجوة بين الرواية الرسمية للحكومة الإسرائيلية والإدراك العام داخل المجتمع.

https://www.timesofisrael.com/poll-٩٢-of-israelis-believe-iran-emerged-

ORSAM

بيان المنامة وإعادة تعريف الأمن الجماعي في الخليج؟

عُقدت الدورة السابعة والستون بعد المئة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في ٩ و١٠ حزيران/يونيو في المنامة، عاصمة البحرين، وتركزت أساساً على بحث التداعيات الإقليمية للحرب المستمرة منذ ٢٨ شباط/فبراير. وقد تصدّرت جدول الأعمال المخاوف الأمنية المتزايدة الناجمة عن استهداف بعض دول المنطقة، ولا سيما خلال مسار مفاوضات وقف إطلاق النار. وتمثلت النقطة الأبرز في البيان الختامي في التأكيد غير المسبوق نسبياً على مبدأ الأمن الجماعي؛ إذ نصّ البيان على أن أمن دول المجلس «غير قابل للتجزئة»، وأن أي اعتداء على إحدى الدول الأعضاء يُعدّ اعتداءً على جميعها. وتكمن أهمية هذه العبارة في أن مجلس التعاون، على مدى ٤٥ عاماً، تجنب غالباً استخدام مثل هذه اللغة الصريحة في ما يتعلق بالالتزام بالدفاع الجماعي. ومن ثم، فإن هذا الموقف لا يُعد مجرد رد دبلوماسي على الأزمة الراهنة، بل يمثل مؤشراً إلى تحول خطابي في إدراك دول الخليج لمفهوم الأمن الإقليمي. كما اعتبر البيان السياسات الهجومية الإيرانية عاملاً في تقويض الاستقرار الإقليمي، وشدد على ضرورة وقف هذا النهج من أجل استعادة علاقات حسن الجوار. إضافة إلى ذلك، أدان الهجمات على دول مثل البحرين والكويت والأردن، ووجّه رسالة تضامن معها. وفي البعد القانوني، أكد البيان حق الدول الأعضاء في استخدام الدفاع المشروع، فردياً وجماعياً، استناداً إلى المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، والرد على العدوان بكل الوسائل المشروعة. ويكتسب هذا الموقف أهمية استراتيجية بالنسبة إلى مؤسسة لم تقدم حتى الآن رداً عسكرياً مشتركاً وشاملاً على الهجمات الخارجية ضد أعضائها.كما أن توقيت هذا الموقف يحمل دلالة خاصة؛ فقد طُرح التأكيد على الأمن الجماعي لا في ذروة الهجمات على البنى التحتية الحيوية، بل عشية وقف إطلاق النار. ففي ٢ آذار/مارس، استُهدفت منشآت الطاقة في رأس لفان بقطر والبنى التحتية لأرامكو في السعودية، وفي ٢٧ آذار/مارس تعرضت قاعدة الأمير سلطان الجوية في السعودية لهجوم، لكن مثل هذه اللغة المتعلقة بالدفاع الجماعي لم تُستخدم آنذاك. وهذا يدل على أن البيان، أكثر من كونه رداً لحظياً، هو نتاج حسابات استراتيجية بشأن مرحلة ما بعد الحرب. ورغم الخسائر العسكرية والسياسية التي تكبدتها إيران بعد وقف إطلاق النار، فإن قدراتها الصاروخية والمسيّرة وشبكة الفاعلين الوكلاء التابعة لها ما زالت تُعد تهديداً طويل الأمد لدول الخليج. وقد أدت تجربة الحرب، بما في ذلك تعرض جميع دول الخليج بدرجات متفاوتة لتهديدات الصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة، إلى إثارة الشكوك في فاعلية نموذج الردع القائم، ولا سيما تعزيز الانطباع بأن البنية الأمنية المعتمدة على الولايات المتحدة غير قادرة على احتواء التهديدات الإقليمية بصورة كاملة. ومع ذلك، من المرجح أن دول الخليج لن تتخلى عن الالتزامات الأمنية القائمة، بل ستتجه نحو نموذج مركب يقوم على زيادة الاستثمار الدفاعي، وتطوير الصناعات العسكرية المحلية، وتعزيز القدرات الذاتية، وتنويع العلاقات الأمنية. كما أن تعاون السعودية والإمارات وقطر في بعض الملفات أظهر أن التنسيق الخليجي قادر، إلى جانب القوة الاقتصادية، على توليد ضغط سياسي ودبلوماسي. غير أن عقبات بنيوية جدية ما زالت قائمة، منها الاعتماد متعدد المستويات على الغرب في شراء الأسلحة، والقواعد الأجنبية، والمناورات المشتركة، والاستشارات العسكرية، وتبادل المعلومات، والقدرات العملياتية المشتركة. يضاف إلى ذلك محدودية عدد المواطنين، والبنية الريعية، والحاجة إلى العمالة الأجنبية في القطاع الأمني، والتنافسات داخل الخليج، وهي عوامل تعرقل التشكل السريع لبنية أمنية مستقلة. كما أن أزمة قطر، والخلافات الاقتصادية، وحتى قرار الإمارات في نيسان/أبريل الخروج من أوبك، تمثل نماذج على استمرار التصدعات الاستراتيجية. لذلك، فإن البيان الجديد، أكثر من كونه بداية فورية لتحالف عسكري كامل، يشكل رسالة سياسية مهمة لتعزيز الردع ومؤشراً إلى محاولة إعادة تعريف الأمن الجماعي في مرحلة ما بعد الحرب.

https://orsam.org.tr/yayinlar/kik-bakanlar-kurulu-bildirisi-kolektif-korfez-

ISW

محور المقاومة والموارد المالية؛ التداعيات المحتملة لتراجع الضغوط الاقتصادية على إيران

وصلت الهيئة التفاوضية الإيرانية إلى سويسرا في ٢٠ حزيران/يونيو للتباحث بشأن تنفيذ مذكرة التفاهم بين إيران والولايات المتحدة. ويتمثل التقدير الرئيس في أن طهران ستتعامل مع هذه المفاوضات بوصفها أداة للضغط على واشنطن، لا ملفاً محصوراً بالقضية النووية، لدفع الولايات المتحدة إلى إلزام إسرائيل بوقف عملياتها العسكرية ضد حزب الله في لبنان. وقد أكد المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية أن هدف المحادثات هو المطالبة بتنفيذ الالتزامات الأميركية، مدعياً أن واشنطن لم تنفذ البند الأول من مذكرة التفاهم، أي وقف إطلاق النار على جميع الجبهات، بما فيها لبنان. وعلى هذا الأساس، من المرجح أن تربط طهران أي حوار نووي بتحقق هذا الشرط، رغم أن حضور المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في المفاوضات يشير إلى أن طرح الملف النووي ليس مستبعداً تماماً. كما يعكس تشكيل الوفد الإيراني تركيزاً على الأبعاد الاقتصادية للمذكرة؛ إذ إن حضور رئيس البرلمان، ووزير الخارجية، ونائب المجلس الأعلى للأمن القومي، ورئيس البنك المركزي، ونائب وزير النفط، ورئيس شركة النفط الوطنية، ومسؤولين قانونيين ودبلوماسيين، يدل على أن طهران تسعى إلى تسريع الحصول على امتيازات اقتصادية، ولا سيما رفع العقوبات وتحرير الأصول المجمدة. ويتمحور التحليل الأساسي حول أن إيران ستوظف أي انفراج اقتصادي في إعادة بناء قدراتها الدفاعية والعسكرية وشبكة حلفائها الإقليميين. وقد تراهن طهران أيضاً على أن حصولها على امتيازات اقتصادية في بداية فترة المفاوضات الممتدة ٦٠ يوماً سيقلص قدرة واشنطن على انتزاع تنازلات نووية. وفي هذا السياق، يُفسَّر الإعلان مجدداً عن إغلاق مضيق هرمز من جانب مقر خاتم الأنبياء المركزي وبحرية الحرس الثوري في ٢٠ حزيران/يونيو كأداة ضغط تفاوضية؛ إذ أعلنت إيران أن هذا الوضع سيستمر حتى توقف العمليات الإسرائيلية في لبنان. ويبدو أن هدف طهران المحتمل هو زيادة المخاطر المتصورة لدى شركات الشحن، ورفع أسعار النفط، وفرض ضغط اقتصادي على الولايات المتحدة، فيما أكد المتحدث باسم القيادة المركزية الأميركية أن إيران لا تسيطر على مضيق هرمز وأن حركة الملاحة البحرية ما زالت مستمرة. أما في الجبهة اللبنانية، فقد استمرت الاشتباكات رغم اتفاق وقف إطلاق النار في ١٩ حزيران/يونيو. فقد أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي أن القوات الإسرائيلية ستبقى في المنطقة الأمنية في جنوب لبنان ما دام ذلك ضرورياً للدفاع عن الحدود الشمالية. وواصل حزب الله استهداف المواقع الإسرائيلية بالصواريخ، والطائرات المسيّرة، والصواريخ المضادة للدروع، والمدفعية؛ وخلال ٢٤ ساعة أُطلق ١٤٧ صاروخاً، و٢٠ طائرة مسيّرة، و٩ صواريخ مضادة للدروع باتجاه القوات الإسرائيلية في جنوب لبنان وداخل إسرائيل. وأسفر هجوم صاروخي لحزب الله قرب كفر تبنيت عن مقتل عسكري إسرائيلي وإصابة ١٣ آخرين. في المقابل، أعلنت إسرائيل أنها ضربت خلال يومين أكثر من ٣٠٠ هدف لحزب الله وقتلت أكثر من ١٠٠ من عناصره. وفي الوقت نفسه، حذر الجيش الإسرائيلي من أنه، رغم التزامه بوقف إطلاق النار، سيرد «بحزم» إذا استمرت هجمات حزب الله. وفي الداخل الإيراني، تظهر مؤشرات على خلافات بشأن المشاركة في المفاوضات؛ إذ ترى بعض التيارات القريبة من الحرس الثوري أن حضور المحادثات لا مبرر له ما لم تُجبر الولايات المتحدة إسرائيل على وقف إطلاق النار في جميع الجبهات والانسحاب من لبنان. ومع ذلك، يبقى الحفاظ على مسار التفاوض مهماً لطهران، لأن الامتيازات الاقتصادية، مثل الإعفاءات من العقوبات، جزء من الاتفاق، ولأن إيران لا تريد أن تُحمَّل مسؤولية فشل المفاوضات. وفي العراق أيضاً وقعت تطورات أمنية ومالية مهمة؛ إذ عيّن رئيس الوزراء العراقي في ١٨ حزيران/يونيو رئيساً جديداً لجهاز الأمن الوطني ومستشاراً جديداً للأمن القومي. ويشير تعيين شخصيات قريبة من حزب الدعوة والبنى المتماهية مع إيران إلى أن المؤسسات الأمنية العراقية ما زالت ساحة تنافس ونفوذ للقوى المرتبطة بطهران. وفي الوقت ذاته، اتخذت الحكومة العراقية، بعد زيارة المبعوث الأميركي الخاص في ١٥ حزيران/يونيو، خطوات لتعزيز مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، شملت تغيير محافظ البنك المركزي وإعلان التعاون مع مجموعة العمل المالي، وذلك عقب طلب أميركي بتفكيك الشبكات المالية المرتبطة بالفصائل المسلحة ومكافحة الفساد.

https://understandingwar.org/research/middle-east/iran-update-

CNBC

تغيير النظام ولكن بقفازات مخملية: كيف تحرك كيفن وارش لإعادة بناء مجلس الاحتياطي الفدرالي

كشف كيفن وارش، الرئيس الجديد لمجلس الاحتياطي الفدرالي، في أول اجتماع له للسياسة النقدية، عن حزمة واسعة من التغييرات التي قد تفضي إلى إعادة تصميم عميقة لطريقة صنع القرار، والاتصالات، وإطار السياسة النقدية في الولايات المتحدة. وبدلاً من اتباع نهج حاد وتصادمي، اختار مسار إصلاحات مؤسسية هادئة لكنها جوهرية؛ وهو نهج وصفه بعض المراقبين بأنه «تغيير

للنظام، ولكن بقفازات مخملية». ويرتكز البرنامج الإصلاحي لوارش على تشكيل خمس مجموعات عمل مكلّفة بمراجعة شبه شاملة لأركان السياسة النقدية المعاصرة: أسلوب اتصالات مجلس الاحتياطي الفدرالي، والبيانات المستخدمة لتقييم وضع الاقتصاد، وتحليل التضخم وأسبابه، وتأثير تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي، وحجم وتركيبة الميزانية العمومية للبنك المركزي البالغة ٦٫٧ تريليون دولار. ومن المقرر أن تبدأ هذه المجموعات من «المبادئ الأولية»، وأن تطرح أسئلة صعبة، وتراجع الممارسات الحالية، وتقيم البدائل الممكنة، ثم تقدم في النهاية مقترحات لصنّاع القرار. وتكمن أهمية هذه الخطوة في أن أياً من رؤساء مجلس الاحتياطي الفدرالي في العقود الأخيرة لم يطلق مشروعاً بهذا الاتساع والطموح.

وكان وارش قد تحدث، خلال مرحلة سعيه إلى تولي هذا المنصب، عن «ضرورة تغيير النظام» داخل مجلس الاحتياطي الفدرالي، واتهم المؤسسة بأنها تعاني «عجزاً في المصداقية». غير أن لهجته، بعد توليه المسؤولية، أصبحت أكثر اعتدالاً على نحو ملحوظ، مع تأكيده احترام التقاليد المؤسسية والقدرات الخبراتية داخل المجلس. ويشير هذا التحول في الخطاب إلى أنه يسعى، من أجل دفع الإصلاحات، إلى بناء توافق داخلي لا إلى تصعيد المواجهة مع جسم البنك المركزي.وتُعد طريقة الاتصالات الرسمية لمجلس الاحتياطي الفدرالي أحد أول مجالات التغيير. فقد حذف البيان الصادر بعد الاجتماع الأخير كثيراً من العبارات المتكررة والنمطية السابقة، وبدلاً من أن يبدأ بتقييم مفصل للأوضاع الاقتصادية، افتتح مباشرة بقرار سعر الفائدة؛ وهو نمط كان سائداً قبل آذار/مارس ٢٠٠٩. وفي هذا الاجتماع، أُبقي سعر الفائدة من دون تغيير. كما حُذفت أجزاء من اللغة المعروفة باسم «التوجيه الاستشرافي»، وهي خطوة يراها بعض الخبراء مفيدة، لكنها تتطلب في الوقت نفسه توضيحاً أكثر شفافية بشأن «دالة رد الفعل» لدى مجلس الاحتياطي الفدرالي؛ أي البيانات والظروف التي سيستند إليها البنك المركزي في تغيير موقفه. وإلى جانب الاتصالات، يُطرح احتمال إعادة النظر في «المخطط النقطي» لتوقعات أسعار الفائدة الصادرة عن أعضاء لجنة السوق المفتوحة، بل وحتى في صيغة المؤتمرات الصحافية لرئيس مجلس الاحتياطي الفدرالي. وفي مجال الميزانية العمومية، لطالما كان وارش منتقداً للحضور الواسع للمجلس في سوق السندات، وهو حضور توسع بعد الأزمة المالية عام ٢٠٠٨ ثم جائحة كورونا عام ٢٠٢٠؛ لذلك سيكون بحث مسار تقليص أصول البنك المركزي أحد المحاور الرئيسية للإصلاحات. كما يحتل التضخم موقعاً مركزياً في المراجعة، ولا سيما بعد أن أخطأ مجلس الاحتياطي الفدرالي في عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ في تقدير «الطابع العابر» للتضخم، وبقي التضخم أعلى من الهدف طوال خمس سنوات. وسيُدرس أيضاً تأثير الذكاء الاصطناعي في الإنتاجية والتوظيف والأسعار وإطار صنع السياسة النقدية. والخلاصة الأساسية أن وارش يسعى إلى تدشين مرحلة جديدة في السياسة النقدية الأميركية؛ مرحلة تقوم على فلسفة مختلفة، وأدوات محتملة جديدة، وأخلاقيات معاد تعريفها لصنع السياسات. غير أن نجاح هذا المشروع سيعتمد على قدرته على بناء توافق، وتقديم خطوط واضحة للقرارات المقبلة، وتجنب تحويل الإصلاحات إلى شعار من نوع «ثقوا بنا»، لأن الثقة العامة بالبنك المركزي لا تستمر من دون شفافية تحليلية واتصالية راسخة.

https://www.cnbc.com/٢١/٠٦/٢٠٢٦/how-kevin-warsh-has-set-out-to-remake-

REUTERS

من المدارس إلى شبكة الكهرباء؛ اتساع التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لتغير المناخ

تُظهر تقارير جديدة بشأن تداعيات تغير المناخ أن الأطفال يتعرضون على نحو غير متناسب لطيف متصاعد من المخاطر المناخية، وأن على الحكومات الاستثمار فوراً في البنى التحتية، والتكيف المناخي، وإدارة الأزمات. فكل أطفال العالم تقريباً يواجهون خطراً مناخياً واحداً على الأقل؛ إذ إن نحو ١٫٨ مليار طفل معرضون لخطر الجفاف، و١٫٢ مليار للحرارة الشديدة، و٦٦٢ مليوناً للأعاصير المدارية، و٣٣٧ مليوناً لفيضانات الأنهار، و٣٣ مليوناً للفيضانات الساحلية. كما يواجه نحو مليار طفل، معظمهم في أفريقيا، خطر الملاريا. وفي عام ٢٠٢٤ أيضاً، تعطّل تعليم ٢٤٢ مليون طفل في ٨٥ دولة بسبب المخاطر المناخية. وتتمثل النقطة المحورية في هذا التقييم في أن هشاشة الأطفال لا تنبع فقط من التعرض لخطر منفرد، مثل الفيضانات أو الجفاف أو موجات الحر، بل إن كثيرين منهم يتعرضون في الوقت نفسه لعدة مخاطر متداخلة. وهذا التراكب في الأخطار، ولا سيما في الدول ذات البنى التحتية الضعيفة، والنظم الصحية الهشة، والقدرة المحدودة على إدارة الأزمات، قد يخلّف آثاراً طويلة الأمد على صحة الأطفال، وتعليمهم، وأمنهم الغذائي، ونموهم الاجتماعي. وفي الولايات المتحدة أيضاً، أُثيرت مخاوف بشأن التداعيات الصحية لتوسع استخراج الغاز والنفط قرب المدارس. ففي أرلينغتون بولاية تكساس، حصلت شركة طاقة على تصريح لإضافة ٩ آبار غازية جديدة في موقعين، يبعد بعضها نحو ثلث ميل عن عدة مدارس ابتدائية ومتوسطة. وأفاد ناشطون محليون بتسجيل ٨٥ حالة تلوث بالميثان خلال ستة أشهر في مواقع تابعة للشركة. ورغم عدم ثبوت علاقة سببية قاطعة بين التكسير الهيدروليكي والأضرار الصحية، يُستشهد بدراسة تعود إلى عام ٢٠٢٢ أظهرت أن الأطفال الذين كانوا عند الولادة يقيمون ضمن مسافة ١/٢ ميل، أي نحو كيلومترين، من مواقع التكسير الهيدروليكي كانوا أكثر عرضة بمرتين إلى ثلاث مرات للإصابة بابيضاض الدم اللمفاوي الحاد. كما تقع منصة جديدة تضم ١٠ آبار على بعد نحو ألف قدم من حضانة أطفال، فيما توجد منصة أخرى من أربعة آبار على بعد نحو ٦٠٠ قدم من مدرسة عاملة. وتنفي الشركة المعنية أي أثر سلبي لعملياتها، مؤكدة أداءها في خفض انبعاثات الميثان. وفي أوروبا، تحولت موجة الحر إلى قضية عاجلة. ففي فرنسا، توسع الإنذار البرتقالي للحرارة ليشمل ٥٣ إقليماً، ومن المتوقع أن تكون درجات الحرارة الأسبوع المقبل أعلى بنحو ٨ درجات مئوية من المتوسط الموسمي، وأن تبلغ مستويات في أوائل الثلاثينيات. كما أثار ارتفاع حرارة نهري الرون وغارون احتمال فرض قيود على الإنتاج في ثلاث محطات نووية فرنسية. وتواجه إسبانيا أيضاً، عشية أول موجة حر في الموسم، ارتفاعاً حاداً في خطر الحرائق، خصوصاً في المناطق الداخلية الشمالية، فيما أدى حريق في كتالونيا إلى تعطيل حركة قطار مدريد-برشلونة فائق السرعة. وعلى المستوى العالمي، يمكن لاحتمال تشكل ظاهرة إلنينيو قوية أن يهدد إنتاج الغذاء، مع أن المخزونات الجيدة من الحبوب، ولا سيما الأرز وسائر الحبوب، قد تخفف جانباً من الضغط المحتمل. كما يستعد جنوب البرازيل لأمطار غزيرة محتملة بعد الفيضانات المميتة التي وقعت قبل عامين وخلفت ما لا يقل عن ١٨١ قتيلاً في بورتو أليغري. وفي تكساس، كشف تقرير من ١١٥ صفحة أن المخيم الذي شهد في فيضان مفاجئ عام ٢٠٢٥ مقتل ٢٨ شخصاً لم يكن يملك خطة مكتوبة للإخلاء الطارئ ولا تدريباً كافياً للعاملين. ومن المؤشرات الأخرى على ضغط المناخ والطاقة: التراجع الملحوظ في أعداد تحجيل الطيور المهاجرة في تورنتو، وتعليق توصيلات جديدة بشبكة الكهرباء في هولندا بسبب نمو الطلب على الطاقة المرتبط بالذكاء الاصطناعي، وإقرار إطار في تكساس لإدارة طلب مراكز البيانات على الكهرباء، وبدء تشغيل مشروع SunZia البالغة قيمته ١١ مليار دولار، وهو مشروع يضم مزرعة رياح بقدرة ٣٦٥٠ ميغاواط وخط نقل بطول ٥٥٠ ميلاً، نُفذ بعد ما يقرب من عقدين، وينقل كهرباء الرياح من نيومكسيكو إلى أريزونا، ثم في نهاية المطاف إلى كاليفورنيا.

https://www.reuters.com/sustainability/climate-

AAWSAT

إجراءات الدعم السعودية المزدوجة تعزز استقرار اليمن وتحمي المدنيين؟

لاقى الإعلان عن إجراءين داعمين متزامنين من جانب المملكة العربية السعودية لصالح اليمن، يشملان تقديم مساعدة مالية جديدة للموازنة العامة للحكومة وتمديد مشروع إزالة الألغام عاماً إضافياً، ترحيباً من القيادة اليمنية بوصفه خطوة مؤثرة لتخفيف الضغوط الاقتصادية والإنسانية التي تواجه البلاد. ويستهدف هذان المبادرتان، بصورة متوازية، مستويين من الأزمة اليمنية: أولهما تثبيت الوضع المالي للحكومة ومنع تفاقم الأزمة المعيشية، وثانيهما تقليص

التهديدات الإنسانية الناجمة عن الألغام والذخائر غير المنفجرة في المناطق المتضررة من الحرب. وفي الجانب الاقتصادي، أقرت السعودية دفع أكثر من ٢٢٤ مليون ريال سعودي، أي ما يعادل نحو ٦٠ مليون دولار، للمساعدة في تغطية عجز موازنة الحكومة اليمنية وتأمين رواتب موظفي القطاع العام. وقد حُددت أهداف هذه المساعدة في تعزيز التدفقات النقدية للحكومة، وتوفير السيولة بالعملة الأجنبية، والمساهمة في استقرار الريال اليمني، والحفاظ على الخدمات الأساسية، وتحسين ظروف معيشة المواطنين. وقد عدّت السلطات اليمنية هذا النوع من الدعم الموجّه للموازنة، خلال السنوات الأخيرة، ضرورياً للوفاء بالالتزامات المالية الأساسية للدولة، ولا سيما دفع أجور موظفي القطاع العام واستمرار الخدمات الأساسية، وذلك لأن تراجع الإيرادات الحكومية وتداعيات استمرار الحرب قيدا بشدة القدرة المالية للحكومة. ولا تقتصر أهمية هذه المساعدة المالية على حجم المبلغ المدفوع، بل تمتد إلى وظيفتها في الحفاظ على حد أدنى من القدرة المؤسسية للدولة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية الشرعية. ففي ظل استمرار الضغط على العملة الوطنية، وتراجع الإيرادات، واضطراب الهياكل الخدمية، يمكن لضخ الموارد المالية الخارجية أن يمنع مزيداً من انهيار الخدمات العامة، وأن يؤدي دوراً رادعاً أمام تفاقم عدم الاستقرار الاقتصادي. أما في المحور الإنساني، فقد أُعلن تمديد مشروع إزالة الألغام عاماً واحداً بكلفة تزيد على ٥٢/٥ مليون دولار. ومنذ انطلاقه في منتصف عام ٢٠١٨، نجح هذا المشروع في إزالة أكثر من ٥٦٧ ألف لغم وذخيرة غير منفجرة ومخلفات انفجارية للحرب. وتشمل المواد المكتشفة والمفككة ألغاماً مضادة للأفراد وأخرى مضادة للدبابات، فضلاً عن مواد متفجرة أخرى زُرعت في مناطق سكنية وأراضٍ زراعية وطرق ومنشآت مدنية. وتُعد الألغام من أكثر مخلّفات الحرب اليمنية تدميراً، لأنها لا تكتفي بقتل المدنيين بصورة مباشرة، بل تسبب إصابات جسيمة وإعاقات دائمة، وتزرع الخوف في المجتمعات المحلية، وتعطل الزراعة، وتحد من عودة النازحين، وتوقف الأنشطة التنموية. كما أن زرع الألغام عشوائياً وإخفاءها في المناطق المدنية يخلقان تهديداً طويل الأمد يظل يربك أمن المجتمعات المحلية حتى بعد توقف القتال. ويُنفذ مشروع إزالة الألغام بمشاركة قوات سعودية وخبراء دوليين وفرق يمنية مدرّبة، ولا يقتصر على العمليات الميدانية؛ إذ يشمل تطهير المناطق الملوثة، ورفع الوعي العام بمخاطر الألغام والذخائر غير المنفجرة، وتدريب الكوادر اليمنية وتمكينها لبناء قدرة وطنية في هذا المجال. ومن هذا المنظور، لا يمثل تمديد المشروع إجراءً إغاثياً عاجلاً فحسب، بل استثماراً طويل الأمد في الأمن الإنساني وإعادة إعمار اليمن بعد الحرب. وفي المجمل، يبين هذان الإجراءان الداعمان أن مقاربة السعودية في اليمن تركز في الوقت نفسه على تثبيت الوضع الاقتصادي للحكومة وتقليص التهديدات المباشرة التي تطال المدنيين. فالمساعدة الموجهة للموازنة يمكن أن تحول دون تفاقم الأزمة المالية والخدمية، فيما يهيئ استمرار إزالة الألغام بيئة لعودة تدريجية للأمن والزراعة والتنقل الآمن وإعادة البناء الاجتماعي في المناطق المتضررة.

https://english.aawsat.com/arab-world/-٥٢٨٦٦٥٥dual-saudi-support-

WSJ

الرئيس المحتمل للاستخبارات العالق بين ترامب والكونغرس

THE WALL STREET JOURNAL.
WSJ

وجد جاي كلايتون، المدعي العام الفدرالي للمنطقة الجنوبية من نيويورك، نفسه بعد ١٤ شهراً من إدارة أحد أهم مكاتب الادعاء العام في الولايات المتحدة، في قلب تجاذب سياسي بين الرئيس والكونغرس. وكان كلايتون، الذي سبق أن تولى رئاسة هيئة الأوراق المالية والبورصات الأميركية خلال الولاية الأولى لدونالد ترامب، مرشحاً لتولي منصب مدير الاستخبارات الوطنية، غير أن مسار ترشيحه تأخر. ويُعزى هذا التأخير إلى محاولة ترامب دفع الكونغرس إلى إقرار مشروع انتخابي يحظى بدعمه، لكنه لا يملك حالياً التأييد الكافي لتمريره.

وقد أعلن ترامب أنه سيوقف ترشيح كلايتون للمنصب الاستخباراتي إلى حين تعيين خلف له في ادعاء نيويورك. أما الخيار الذي يفضله ترامب لخلافته فهو جيمس ماكدونالد، محاميه الشخصي والشريك في شركة المحاماة «سوليفان آند كروميل». وقد يترك هذا الوضع كلايتون في حالة غموض لفترة غير محددة. وفي الوقت نفسه، رحب كثير من المشرعين باختيار كلايتون لرئاسة مجتمع الاستخبارات الأميركي، لأن خيار ترامب المؤقت، بيل بولت، قد يؤدي في نظر الديمقراطيين وحتى بعض الجمهوريين إلى تسييس هذا المنصب. وإذا بقي بولت في هذا الموقع مدة طويلة، فمن المتوقع أن يقلّص بنية المكتب المسؤول عن التنسيق بين أجهزة الاستخبارات الحكومية، وهو إجراء قد يرفع عن كلايتون العبء السياسي لتقليص الموظفين، لكنه سينقل إليه تبعاته المؤسسية. وفي مكتب الادعاء العام للمنطقة الجنوبية من نيويورك، حاول كلايتون الموازنة بين الولاء السياسي لترامب والحفاظ على قدر من الاستقلال المهني. ويُعد هذا المكتب تقليدياً أحد أكثر مؤسسات وزارة العدل الأميركية وجاهة واستقلالاً، وقد احتفظ بعلاقة متوترة مع مركز الوزارة في واشنطن، حتى بعد التقارب غير المسبوق بين وزارة العدل والبيت الأبيض. ورأى بعض المسؤولين في واشنطن أن ملفات كلايتون لا تنسجم بما يكفي مع أولويات الإدارة، لكنه دافع في حالات معينة عن مواقف المدعين التابعين له أمام المسؤولين المركزيين.ومن أمثلة استقلاله النسبي رفضه طلب وزارة العدل فتح تحقيقات مرتبطة بقضايا رفعتها كاتبة ضد ترامب، وهو ما أبقى مكتبه بعيداً عن حقل ألغام سياسي. وفي المقابل، تبنى كلايتون بعض أولويات البيت الأبيض، منها بحث صلات جيفري إبستين بشخصيات ديمقراطية نافذة، رغم أنه لم تُسجَّل حتى الآن خطوة تحقيقية علنية مهمة في هذا الشأن. كما أيد تصريحات ترامب بشأن هشاشة النظام الانتخابي في كاليفورنيا أمام الفساد، وقال في مقابلات إعلامية إن أداء الولايات المتحدة في مجال نزاهة الانتخابات «ضعيف للغاية». وعلى الصعيد التنفيذي، ركز كلايتون على مكافحة الجرائم المرتبطة بجودة الحياة الحضرية، والأسلحة، وكارتلات المخدرات، والاتجار الجنسي، وبيع المخدرات في مناطق حضرية مثل واشنطن سكوير بارك في مانهاتن. وفتح مكتبه هذا العام ٢٩ تحقيقاً في صفقات قائمة على معلومات داخلية، مقارنة بـ١١ تحقيقاً في العام السابق. كما أعلن كلايتون، بعد اعتقال نيكولاس مادورو، رئيس فنزويلا، في كانون الثاني/يناير، لائحة اتهام جديدة ضد مادورو وزوجته وأربعة متهمين آخرين بالمشاركة في مؤامرة امتدت ٢٥ عاماً للتعاون مع مهربي مخدرات عنيفين ونقل عدة أطنان من الكوكايين إلى الولايات المتحدة. ويظهر المسار المهني لكلايتون أنه مدير مرن، يحظى بثقة ترامب، وفي الوقت نفسه يعرف كيف يتحرك داخل بيئات مؤسسية معقدة. غير أن مستقبله مديراً للاستخبارات الوطنية لم يعد مرتبطاً بقدرته الإدارية فحسب، بل بصفقة سياسية بين البيت الأبيض والكونغرس. وقد تفيده تجربته في عبور توترات وزارة العدل في إدارة مجتمع الاستخبارات، لكنها تكشف أيضاً أن كل منصب رفيع في الإدارة الحالية يُعرَّف حتماً عند الحد الفاصل بين الولاء السياسي، والضغط المؤسسي، وضرورة الحفاظ على المصداقية المهنية.

https://www.wsj.com/politics/policy/the-would-be-intelligence-

THEPUNDIT

صدمة هرمز تعيد إحياء ممر النفط العراقي-السوري

دفعت الحرب مع إيران واضطراب أمن مسارات الملاحة في الخليج العربي العراق إلى إعادة النظر في جغرافيا صادراته من الطاقة، وأعادت تفعيل الفكرة القديمة لنقل النفط عبر سوريا إلى البحر المتوسط. فبغداد، بوصفها أحد المصدرين المهمين للنفط في العالم، تعتمد بدرجة كبيرة على الصادرات من الموانئ الجنوبية والمرور عبر الخليج العربي ومضيق هرمز. وقد أظهرت الأزمة الأخيرة أن أي تهديد للمسار الجنوبي يمكن

أن يضغط مباشرة على موازنة الدولة، وقدرة التخزين، وإيقاع الإنتاج، والالتزامات التصديرية، والاستقرار المالي للعراق. ويركز الطرح الجديد على زيادة صادرات النفط والمنتجات النفطية العراقية عبر سوريا. فقد بدأ العراق منذ نيسان/أبريل نقل زيت الوقود عبر ميناء بانياس السوري، ويبحث البلدان حالياً تصدير نحو ٥٠ ألف برميل يومياً من النفط الخام، إضافة إلى النافثا، من الموانئ السورية. ورغم أن هذا الحجم محدود قياساً بصادرات العراق المعتادة، فإنه ينطوي على أهمية سياسية واستراتيجية كبيرة، لأنه يعكس محاولة بغداد إيجاد مسارات بديلة وتقليص اعتمادها المطلق على هرمز. وفي الوضع الراهن، يعتمد هذا الممر أساساً على صهاريج نقل النفط التي تنقل الوقود العراقي عبر الأراضي السورية إلى ميناء بانياس، حيث يُحمَّل للتصدير. غير أن هذا النموذج أبطأ، وأعلى كلفة، وأقل كفاءة من التصدير البحري عبر الموانئ الجنوبية العراقية، كما يواجه مخاطر أمنية وبنيوية ملحوظة. فسوريا ما زالت تتعافى من سنوات الحرب؛ والطرق متهالكة، والمعابر الحدودية ذات قدرة محدودة، ونقل كميات كبيرة من النفط بالشاحنات يبقى هشاً ومعرضاً للاختلال من الناحية اللوجستية. مع ذلك، تتجاوز الأهمية الاستراتيجية للمسار السوري قدرته الحالية. فدمشق تسعى إلى تحويل هذا المسار الطارئ إلى ممر مستدام للطاقة. ويمكن لإحياء شبكة خطوط الأنابيب العراقية-السورية المتضررة، ولا سيما خط كركوك-بانياس القديم، أن يحوّل المسار البري الحالي من حل مؤقت إلى خيار دائم لتجاوز أزمات الخليج. وفي حال إعادة تأهيل هذا الخط، سيحصل العراق على منفذ متوسطي مكمّل، فيما يمكن لسوريا أن تستعيد جزءاً من دورها المفقود كدولة عبور للطاقة. وبالنسبة إلى سوريا، قد تترتب على هذه الفرصة آثار اقتصادية مهمة؛ فإيرادات العبور، والنشاط المرفئي، وعقود الإصلاح وإعادة الإعمار، وخدمات النقل ولوجستيات الطاقة، يمكن أن تمنح دمشق دوراً جديداً في الاقتصاد الإقليمي. ولا تحتاج سوريا، كي تستفيد من النفط، إلى أن تكون منتجاً كبيراً؛ بل يكفي أن تتحول إلى مسار لعبور الطاقة. أما بالنسبة إلى العراق، فالمنطق الاستراتيجي واضح: سيبقى مسار البصرة والخليج العربي محور صادراته النفطية، لكن أزمة هرمز أبرزت ضرورة إنشاء مسارات احتياطية تمنح بغداد ورقة ضغط، وتنوعاً في الخيارات، وغطاءً في مواجهة أزمات الخليج المقبلة. ويرتبط هذا التحول أيضاً بالمنافسة على مسارات الطاقة عبر تركيا؛ إذ يسعى العراق إلى إحياء المسار الشمالي لخط كركوك-جيهان نحو الساحل المتوسطي التركي، لكن أنقرة تعارض التمديد البسيط للاتفاق السابق بسبب خلافات التحكيم والحاجة إلى إطار جديد. وهذا التوتر يزيد أهمية الخيار السوري، رغم أنه لا يزال أضعف فنياً من المسار التركي. وفي المجمل، لم تُربك أزمة هرمز تجارة النفط فحسب، بل أحيت خرائط بنيوية قديمة وشددت التنافس الإقليمي على ممرات الطاقة. غير أن القيود تبقى جدية: فالمسار القائم على الشاحنات بطاقة ٥٠ ألف برميل يومياً لا يشكل بديلاً لصادرات العراق المعتادة، كما أن خط الأنابيب المتضرر لن يتحول إلى خيار استراتيجي ما لم يُصلح ويُموَّل ويُؤمَّن ويحصل على ضمانات سياسية.

https://thepundit.org/٢١/٠٦/٢٠٢٦/hormuz-shock-revives-the-iraq-

THE NATIONAL

الميليشيات العراقية المرتبطة بإيران بعد الاتفاق الأميركي

مـن المرجـح أن تُدمَـج الجماعـات المسـلحة العراقيـة المدعومة مـن إيـران تدريجيـاً فـي الهيـاكل الرسـمية للدولـة العراقيـة بعـد الاتفـاق الأخيـر بيـن الولايـات المتحـدة وإيـران؛ وهـو مسـار قـد يتيـح لهـا الحفـاظ علـى جـزء مـن مكاسـبها السياسـية والماليـة والمؤسسـية، حتـى إذا تراجعـت درجة اسـتقلالها العملياتي. ويأتي هـذا التقديـر فـي وقـت تسـعى فيـه الحكومـة العراقيـة الجديدة، منـذ توليهـا السـلطة الشـهر الماضـي، إلـى الحـد مـن نفـوذ هذه الجماعـات ودفـع مسـار الإصلاح عبـر تغييـرات فـي المناصـب

الاقتصاديـة والأمنيـة. غيـر أن محدوديـة سـيطرة بغـداد علـى بعـض الجماعـات المسـلحة القويـة تجعـل نجـاح هـذه المبـادرة أمـراً صعبـاً. ولـم يتطـرق الاتفـاق الأميركـي الإيرانـي، الهـادف إلـى إنهـاء أشـهر مـن المواجهـة، بصـورة مباشـرة إلـى ملـف الميليشـيات المرتبطـة بإيـران فـي المنطقـة، كمـا أنـه لم يضعـف نفـوذ طهـران فـي العـراق. ومـن هـذا المنطلـق، قـد تتجـه بغـداد إلـى خيـار الإدمـاج التدريجـي لهـذه الجماعـات فـي المؤسسـات الأمنيـة بـدلاً مـن المواجهـة المباشـرة. وقـد يكـون أحـد المحـاور المحتملـة للإصلاح إعـادة هيكلـة قـوات الحشـد الشـعبي أو إعـادة تنظيمهـا؛ وهي مظلة تضـم جماعات مسـلحة، يرتبـط بعضهـا بعلاقـات وثيقـة مـع إيـران ويعمـل خـارج القيـادة المباشـرة للدولـة. وتتمثـل الفجـوة الأساسـية فـي هـذا المسـار بيـن الجماعـات التـي تؤيـد الاندمـاج فـي الدولـة، وتلـك التـي لا تـزال قريبـة مـن الحـرس الثـوري الإيرانـي وأجندة إيـران الإقليميـة. وفـي الأسـابيع الأخيـرة، أعلنـت جماعتـان مهمتـان اسـتعدادهما للاندمـاج فـي بنيـة الدولـة: «سـرايا الـسلام» التابعـة لمقتـدى الصـدر، و«عصائـب أهـل الحـق» بقيـادة قيـس الخزعلـي، التـي تمتلـك تاريخـاً طـويلاً مـن القـرب مـن طهـران، لكنهـا باتـت اليـوم أكثـر تركيـزاً مـن السـابق علـى السياسـة الداخليـة والحصـول علـى موقـع داخـل الحكومـة. فـي المقابـل، تعـارض جماعـات مثـل «كتائـب حـزب الله» هـذا المسـار، ولا تـزال تُعـد جـزءاً مـن حالـة الاشـتباك الإقليمـي المرتبطـة بإيـران. كمـا أبـرز لقـاء رئيـس الـوزراء العراقـي بالمبعـوث الأميركـي فـي بغـداد حجـم الضغـط الـذي تمارسـه واشـنطن علـى بغـداد. فقد جـرى خلال اللقـاء التأكيـد علـى ضـرورة «نـزع الـسلاح الكامـل وحـل» الجماعـات شـبه العسـكرية بوصـف ذلك جـزءاً مـن الرؤية المشـتركة للحكومـة العراقيـة الجديـدة. وقـد أصبـح ملـف احتـواء الجماعـات المسـلحة المتماهيـة مـع إيـران أكثـر حساسـية منـذ انـدلاع حـرب إيـران فـي ٢٨ شـباط/فبراير، إذ اتُّهمـت بعـض الجماعـات المرتبطـة بطهران بشـن هجمـات علـى دول الخليج، والأصـول الأميركيـة، والبنـى التحتيـة المدنيـة العراقيـة، بمـا فـي ذلـك فـي إقليـم كردسـتان. ومـع التراجـع النسـبي فـي الضغـوط الإقليميـة بعـد الاتفـاق، مـن المرجـح أن تفضّـل بعـض الجماعـات البراغماتيـة الاندمـاج فـي مؤسسـات الدولـة العراقيـة علـى الاسـتمرار فـي أنشـطة عابـرة للحـدود تحـت عنـوان «المقاومـة». وتشـمل دوافعهـا الرئيسـية الحصـول علـى الرواتـب، والتمتـع بالغطـاء السياسـي، والحفـاظ علـى النفـوذ المؤسسـي، وتقليـص كلفـة النشـاط المسـلح المسـتقل. ومـع ذلـك، مـا زالـت هنـاك عقبـات مهمـة، منهـا مقاومـة التيـارات المتشـددة، وضعـف مؤسسـات الدولـة، وشـبكات المحسـوبية الراسـخة، ومحدوديـة الإرادة التنفيذيـة لـدى بغـداد. وبنـاء علـى ذلـك، فـإن مسـتقبل الجماعات المسـلحة فـي العراق لـن يكون علـى الأرجـح إقصـاءً كاملاً، بل اندماجـاً ناقصـاً وتدريجيـاً وغيـر متكافـئ داخـل بنيـة الدولـة. وقد يحـوّل هذا المسـار بعـض الجماعات إلـى فاعليـن داخليين أكثر رسـمية، لكنـه إذا فشـل أو نُفـذ بصـورة انتقائيـة، فقـد يـؤدي إلـى عـودة خطـاب المقاومة وتصاعـد عدم الاسـتقرار. ويبقى السـؤال الأساسـي بلا إجابـة: هـل سـتواجه بغـداد هـذه الجماعـات فعلاً، أم سـتعيد فـي النهاية إدماجهـا في بنية السـلطة بصيغـة جديدة؟

https://www.thenationalnews.com/news/mena/٢٠/٠٦/٢٠٢٦/iraqi-

RUSI

سلام لم يكن سلاماً؛ مذكرة التفاهم الأميركية الإيرانية تنذر بخطر أزمة دائمة

إن مذكرة التفاهم بين الولايات المتحدة وإيران، أكثر من كونها نهاية للحرب التي بدأت في ٢٨ شباط/فبراير، تمثل انتقال الأزمة إلى مرحلة جديدة. فهي تخفف الضغط الفوري على سوق الطاقة، لكنها، لأنها تؤجل أعقد القضايا إلى المستقبل، تزيد خطر تثبيت أزمة دائمة. فالنص المتداول للاتفاق لا يعالج تقريباً أياً من المسائل الجوهرية التي مهدت للمواجهة العسكرية: البرنامج النووي الإيراني، والصواريخ الباليستية، وشبكة القوى المتحالفة في المنطقة، وأمن الخليج، والترتيبات الفعلية لوقف إطلاق النار. وبدلاً من ذلك، أُحيلت هذه الملفات كلها إلى مرحلة تفاوضية مدتها ٦٠ يوماً، يُرجح أن تُمدَّد، وقد تتحول إلى حالة من «التعليق السياسي» حتى دورة انتخابات التجديد النصفي الأميركية. ويتمثل الخطأ الحسابي الأول في تصور إمكان حل ثلاثة عقود من العداء بين إيران والولايات المتحدة خلال ٦٠ يوماً. فالمسألة الأساسية ما زالت ترتيب تقديم التنازلات: تريد واشنطن أولاً قيوداً نووية، وعمليات تفتيش، وضبطاً إقليمياً، وضمان حرية المرور في مضيق هرمز؛ فيما

تريد طهران أولاً رفع العقوبات، والوصول إلى الأصول المجمدة، وإعفاءات لتصدير النفط، وخفض الضغط العسكري. وهذا الترتيب يطلب من أطراف منعدمة الثقة أن تتصرف وفق منطق الثقة ضمن إطار قصير ومصطنع. ولا يكمن الخطر في فشل المفاوضات فحسب، بل أيضاً في نجاحها النسبي وتمديدها المتكرر، بما قد يحول الأزمة إلى وضع دائم. أما الخطأ الثاني فهو الاعتقاد بأن اتفاقاً ثنائياً قادر على إنتاج سلام إقليمي. فنجاح الاتفاق يعتمد على أطراف ليست جزءاً رسمياً منه، مثل إسرائيل، وحزب الله، وحماس، والجماعات العراقية، والحوثيين. وإذا خلصت إسرائيل إلى أن إيران أو حزب الله يستخدمان مرحلة ما بعد الحرب لإعادة بناء القدرة العسكرية في لبنان، فليس واضحاً أن الولايات المتحدة ستكون قادرة على تقييد حرية الحركة الإسرائيلية. كما أن طهران، بإدخال لبنان في إطار المفاوضات، جعلت الحرب إقليمية وفق مصالحها، وأظهرت أنها ما زالت تمتلك قدرة التأثير وحق التعطيل وأدوات الضغط. كذلك فإن إغلاق هرمز وإعادة فتحه لا يعنيان عودة إلى الوضع السابق؛ إذ أظهرت إيران قدرتها على تنفيذ تهديدها القديم بشأن المضيق، وقد تساوم مستقبلاً على ادعاء السيادة أو تحصيل «كلفة عبور». أما الخطأ الثالث فهو الاتكال على الغموض. فواشنطن ترى الاتفاق إطاراً مشروطاً: فوائد اقتصادية مقابل قيود نووية، وتفتيش، وإعادة فتح هرمز. أما طهران فتقرأ النص نفسه بوصفه اعترافاً بالسيادة، وإنهاءً للضغط العسكري، ومساراً لرفع العقوبات وإعادة البناء الاقتصادي. وإذا لم يتفق الطرفان على معنى الاتفاق، فإن تنفيذه سيصبح بحد ذاته مفاوضات لا تنتهي. كما أن الغموض حول مفاهيم مثل «عدم امتلاك سلاح نووي»، و«رفع العقوبات»، و«وقف إطلاق النار الإقليمي»، و«الجدول الزمني لتحرير الأصول»، قد يعيد إنتاج النمط نفسه الذي شلّ التنفيذ المرحلي والملتبس لخطة السلام في غزة. ويتمثل الخطأ الرابع في افتراض وجود رابط تلقائي بين التعافي الاقتصادي والاعتدال السياسي في إيران. فقد يُفسَّر رفع العقوبات وتحرير الأصول في المنطقة بوصفهما تراجعاً أميركياً أو ثمناً مدفوعاً مقابل ضبط النفس الإيراني. والسؤال الجوهري هو: إلى أي شبكات ستتجه الموارد الجديدة داخل إيران؟ فإذا وُزعت الأموال وعقود إعادة الإعمار عبر مسارات غير شفافة، وشركات مرتبطة بالحرس الثوري، ووسطاء سياسيين، فلن تكون النتيجة إصلاحاً سياسياً، بل تثبيتاً لبنية السلطة بتدفق نقدي أفضل. وعلى المستوى الأوسع، تريد واشنطن على الأرجح شراء الوقت، وتجنب أزمة اقتصادية عالمية، وإبقاء هرمز مفتوحاً، مع الحفاظ على تهديد العمل العسكري. وقد يكون الهدف البعيد دمج إيران تدريجياً في الاقتصاد العالمي وخفض أولوية الملف الإيراني في السياسة الأميركية. ومع ذلك، فإن السيناريو الأرجح هو تشكل قوس من الأزمة الدائمة: دورات من التصعيد وخفض التوتر، وتهديد عسكري، ومفاوضات قابلة للتمديد، وتقدم محدود في القضايا الأساسية التي جعلت الحرب شبه حتمية.

https://www.rusi.org/explore-our-research/publications/commentary/

IRAQNEWS

فخ هرمز: كيف تضع حرب إقليمية طويلة العراق أمام خطر الاختناق

إن الإغلاق المفاجئ لمضيق هرمز من جانب مقر خاتم الأنبياء الإيراني، عقب الانهيار السريع لمذكرة التفاهم الجديدة في جنيف بين الولايات المتحدة وإيران، وضع العراق أمام حالة طوارئ اقتصادية وأمنية فورية. فالعراق، بوصفه بلداً يعتمد بقاؤه المالي إلى حد كبير على هذا الممر البحري الحساس، سيواجه، في حال استمرار الحرب الإقليمية وطول أمد إغلاق هرمز، تهديداً مباشراً لاستقراره المالي وخدماته العامة وسيادته الأمنية. وتتمثل النتيجة الأولى والأهم في الاختناق المالي وشلل الصادرات النفطية؛ إذ إن الاقتصاد العراقي أحادي البنية إلى حد بعيد، وتؤمّن مبيعات النفط الخام أكثر من ٩٠ في المئة من إيرادات الموازنة الاتحادية وصادرات السلع. وعلى خلاف بعض منتجي الخليج، لا يملك العراق في المدى القصير مساراً بديلاً جاهزاً وعملياً للتصدير. فمعظم نفطه يُستخرج من حقول الجنوب في البصرة ويُصدَّر عبر الخليج العربي ومضيق هرمز. وفي حال بقاء المضيق مغلقاً، ستتعذر مغادرة ملايين البراميل من النفط العراقي، وسينقطع المصدر الرئيسي للعملة الصعبة لدى الحكومة. وتشير تقديرات متشائمة صادرة عن مؤسسات مالية دولية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للعراق قد ينكمش بما يصل إلى ١٥ في المئة إذا طال أمد تراجع الصادرات، كما يمكن أن يتسع عجز الموازنة إلى مستويات تتجاوز بكثير التقدير الأساسي البالغ ٧/٥ في المئة. وسيقود ذلك الحكومة إلى تقشف مالي شديد، وتأخير دفع رواتب موظفي القطاع العام، وضغوط على استقرار الدينار العراقي. ورغم أن بغداد وقّعت أخيراً مذكرة تفاهم لإحياء المسار التاريخي لخط أنابيب كركوك–بانياس نحو البحر المتوسط، فإن التقديرات تشير إلى أن هذا المشروع يحتاج إلى ما بين عامين وثلاثة أعوام، وما يصل إلى ٥ مليارات دولار؛ لذلك لا يمتلك العراق اليوم البنية التحتية اللازمة للصمود أمام حصار بحري طويل الأمد.أما الأزمة الثانية، فهي احتمال انهيار شبكة الكهرباء في الصيف. فالعراق يواجه في ذروة الحر أشد أوضاع شبكته الكهربائية هشاشة، ولا يزال يعتمد على الغاز الطبيعي المستورد من إيران لتشغيل محطاته الداخلية. ومع دخول إيران حالة حرب واحتمال تعطل البنية التحتية وتدفقات الطاقة، قد تتعرض صادرات الغاز الإيرانية إلى العراق لانقطاعات طويلة. وقد تعاونت بغداد مع شركات أميركية لإنشاء وحدة عائمة لتخزين الغاز الطبيعي المسال وإعادة تغويزه في خور الزبير بهدف تقليل هذا الاعتماد، لكن التصعيد العسكري الإقليمي عرقل مراراً الجدول الزمني الهندسي للمشروع. ومن دون تدفق منتظم للغاز الإيراني أو اكتمال المحطة البديلة، قد تواجه مدن مثل بغداد والبصرة انقطاعات واسعة في الكهرباء وخسائر تجارية كبيرة واضطرابات اجتماعية. وتتمثل النتيجة الثالثة في تصاعد التهديدات الأمنية وإضعاف سيادة الدولة. فقد التزمت الحكومة العراقية، بموجب تفاهمات أخيرة مع المبعوث الأميركي الخاص، بجدول زمني صارم لنزع سلاح الجماعات المسلحة غير الحكومية وحلها. غير أن الحرب الفعلية بين إيران وإسرائيل تجعل تنفيذ هذا النهج بالغ الخطورة، لأن بعض الجماعات المحلية قد تتجاوز أوامر الدولة وتنخرط في الصراع الإقليمي، بما يضعف عملياً احتكار الدولة للسلاح. وفي الوقت نفسه، ستصبح مناطق الاستثمار في الطاقة، ولا سيما في إقليم كردستان، أكثر عرضة للخطر. ويعكس نشر وحدات دفاع جوي واستخبارية اتحادية لحماية شركات الطاقة الأميركية في أربيل والسليمانية ودهوك ارتفاع مستوى التهديد. وإذا اتسعت الحرب، فقد تتحول هذه الحقول إلى أهداف ثانوية لهجمات بالطائرات المسيّرة والصواريخ، بما يبعد الاستثمار الأجنبي عن العراق على المدى الطويل. وفي المجمل، لا تمثل الحرب الإقليمية بالنسبة إلى العراق أزمة جيوسياسية بعيدة، بل تهديداً مباشراً لبقاء الدولة اليومي؛ إذ حوّلت أزمة هرمز نقاط الضعف البنيوية العراقية، أي غياب تنوع مسارات التصدير، والاعتماد على الغاز الإيراني، وتشتت السلاح، إلى أزمة وطنية عاجلة.

https://www.iraqinews.com/iraq/regional-war-impact-iraq-oil-

ORF

اختبار سيادة العراق: الحكومة الجديدة بين واشنطن وطهران

تولّت الحكومة العراقية الجديدة مهامها في ١٤ أيار/مايو، بعد منح البرلمان الثقة لمعظم أعضاء الحكومة، في ظرف بلغ فيه التنافس بين الولايات المتحدة وإيران مستوى غير مسبوق، ما جعل العراق أكثر من أي وقت مضى ساحة لتنافس القوى الخارجية. وقد ترك تحوّل مقاربة إدارة ترامب الثانية من سياسة «الضغط الأقصى» إلى «المواجهة العلنية» مع إيران تداعيات مباشرة وثقيلة على الاستقرار السياسي والأمني في العراق. وتتمثل المسألة الأساسية أمام الحكومة

الجديدة في استعادة الاحتكار الشرعي للسلاح بيد الدولة واحتواء الجماعات المسلحة المتماهية مع إيران. فقد استخدمت هذه الجماعات الأراضي العراقية لشن هجمات على القوات الأميركية، وإسرائيل، وسوريا، والسعودية، والإمارات، والأردن، والكويت، والبنى التحتية للطاقة في المنطقة. ومنذ ٢٨ شباط/فبراير، تعرضت المنشآت الأميركية في العراق لأكثر من ٦٠٠ هجوم من جماعات مرتبطة بإيران. وتتوقع واشنطن من الحكومة الجديدة في بغداد أن تضبط هذا الوضع وأن تمنع تحول العراق إلى منصة للعمليات الإقليمية الإيرانية. وجاء اختيار علي الزيدي رئيساً للوزراء في وقت لم تعد فيه شخصيات مثل نوري المالكي ومحمد شياع السوداني تمثل أولوية لواشنطن؛ إذ كان ترامب يرى المالكي شديد القرب من إيران، ويقيّم السوداني بوصفه أخفق في كبح نفوذ طهران والقوى المسلحة الشيعية. ومع ذلك، يحظى الزيدي نفسه بدعم «الإطار التنسيقي»، وهو ائتلاف يضم قوى شيعية نافذة ذات روابط متفاوتة بإيران؛ ولذلك وجدت حكومته منذ البداية نفسها عالقة بين الضغط الأميركي وواقع النفوذ الإيراني داخل بنية السلطة العراقية. ويعود التحدي الجوهري في العراق إلى التعريف الكلاسيكي للسيادة: أن تحتكر الدولة الاستخدام المشروع للقوة داخل أراضيها. غير أن البنية الأمنية العراقية لا تزال موزعة بين الدولة، والجماعات المسلحة غير الحكومية، والفاعلين الخارجيين مثل الولايات المتحدة وإيران وسوريا وإسرائيل، والتنظيمات الإرهابية والوكلاء. فبعض الجماعات، رغم ارتباطها الرسمي بالدولة، يحتفظ بقيادة مستقلة وصلات خارجية مع إيران، فيما رسّخت طهران نفوذها في البنية السياسية والاقتصادية والأمنية للعراق عبر تحويل الحشد الشعبي إلى إحدى أدواتها الرئيسية.وقد تمثلت الاستراتيجية القديمة لبغداد في دمج الجماعات المسلحة داخل المؤسسات الاقتصادية والسياسية والأمنية بغرض استيعابها في المجتمع العراقي. وقد تحدثت بعض الجماعات، مثل عصائب أهل الحق وكتائب الإمام علي، ولا سيما بعد ضغوط إدارة ترامب، عن ضبط النشاط العسكري وتسليم السلاح إلى الدولة. غير أن الجماعات الأكثر أيديولوجية، مثل كتائب حزب الله، لا تزال متمسكة بخطاب المقاومة وتستخدم قدراتها العسكرية ضد القوات الأميركية، بل وحتى ضد الدولة العراقية. ومن المنظور الأميركي، لا يُعد العراق، بحكم موقعه الجيوسياسي وموارده النفطية ودوره في احتواء نفوذ إيران، بلداً يمكن الانسحاب منه. فقد أرسى الاتفاق الاستراتيجي لعام ٢٠٠٨ أساس التعاون السياسي والدبلوماسي والمالي طويل الأمد بين بغداد وواشنطن، غير أن هذا الإطار يواجه اليوم حالة انسداد بفعل الحرب بين إيران والولايات المتحدة ونفوذ الجماعات المسلحة. وقد استهدفت واشنطن حتى بعض المسؤولين والمؤسسات العراقية، بمن فيهم نائب وزير النفط، بتهم استغلال المنصب الحكومي لنقل النفط لصالح إيران. واقتصادياً، يبدو العراق شديد الهشاشة؛ إذ يؤمّن النفط نحو ٩٠ في المئة من إيرادات البلاد، وقد يؤدي إغلاق مضيق هرمز إلى خسائر تتجاوز ٢٠٠ مليون دولار يومياً. وفي الوقت نفسه، دخلت بعض الجماعات المتشددة، مثل كتائب حزب الله وحركة النجباء وكتائب سيد الشهداء، الحرب وواصلت تهديد البنى التحتية للطاقة والمؤسسات الحكومية المتحالفة مع الولايات المتحدة. وفي المجمل، تواجه الحكومة العراقية الجديدة اختباراً متعدد المستويات: التعاون مع واشنطن، وإدارة النفوذ الإيراني، واحتواء الجماعات المسلحة، وترميم العلاقات مع دول الخليج، وزيادة إنتاج النفط، وحل الخلافات الداخلية، ولا سيما بين الأكراد. ورغم رغبة بغداد في التعاون مع واشنطن، فإن ضعف إنفاذ القانون، وتغلغل الميليشيات في الدولة، واستمرار الانقسامات الداخلية، تبقى أبرز العوائق أمام تثبيت السيادة الوطنية العراقية.

https://www.orfonline.org/expert-speak/iraq-s-sovereignty-test-a-new-

CSIS

ما هو الوضع الراهن في مضيق هرمز؟

كان اتفاق السلام بين الولايات المتحدة وإيران يُفترض أن يعيد فتح مضيق هرمز ويخفف أحد أكبر اضطرابات إمدادات الطاقة في العقود الأخيرة، غير أن مسار التنفيذ ما زال بطيئاً وهشاً. فبعد ظهور عقبتين جديدتين، هما تصاعد الاشتباكات في لبنان وتأجيل المحادثات في سويسرا، تراجعت حركة السفن في هذا الممر المائي يوم الجمعة. وارتفعت أسعار النفط قليلاً، لكنها بقيت قريبة من أدنى مستوياتها منذ الأيام الأولى للحرب، أي فوق ٨٠ دولاراً للبرميل بقليل، فيما اتجه خام برنت إلى تسجيل انخفاض يتجاوز ٨ في المئة خلال أسبوع، لأن

الأسواق تتوقع أن يفتح الاتفاق الموقّع بين واشنطن وطهران تدريجياً طريق صادرات النفط والغاز من الخليج. وبموجب الاتفاق، كان على إيران تخفيف سيطرتها المقيّدة على المضيق وضمان عبور آمن للسفن التجارية، لكن الوضع الراهن يبدو أقرب إلى فتح محدود لصمام ضغط منه إلى إعادة فتح كاملة للمسار. فبعد ارتفاع نسبي في عدد الناقلات العابرة يوم الخميس، أظهرت بيانات تتبع الملاحة وتقارير العاملين في الشحن أن الحركة عادت إلى التراجع يوم الجمعة. وأفاد بعض البحارة بأن سفنهم أُعيدت من جانب البحرية الإيرانية وطُلب منها الحصول على تصريح خروج. وأعلنت الهيئة التي أنشأتها إيران لتنظيم العبور في المضيق أن على جميع السفن تسجيل طلباتها قبل ٤٨ ساعة من الوصول إلى المنطقة، وأن العبور خلال فترة الستين يوماً المنصوص عليها في الاتفاق سيكون مجانياً. وتشير الأرقام إلى أن سبع ناقلات غادرت الخليج يوم الخميس ودخلت ست ناقلات، وهو أعلى مستوى منذ الأول من حزيران/يونيو وثالث أعلى رقم منذ الأيام الأولى للحرب. لكن حتى الساعة ٨:١٥ صباح الجمعة بتوقيت الساحل الشرقي الأميركي، كانت أربع ناقلات قد دخلت، ولم تخرج أي ناقلة، في حين كانت بعض السفن تتزود بالوقود والغذاء استعداداً لعبور محتمل. ولن تكون عودة الحركة إلى طبيعتها سريعة؛ فحتى في غياب انتكاسة سياسية أو أمنية، يُقدّر أن يستعيد الممر خلال شهر واحد نحو ٥٠ في المئة فقط من مستواه قبل الحرب، أي ما بين ٥٠ و٦٠ سفينة يومياً. ومن أبرز العوائق: تغيّر مسارات تدفقات النفط العالمية منذ شباط/فبراير، والحاجة إلى إعادة تموضع السفن وتبديل الأطقم، وإعادة فتح الموانئ بالكامل، والتأكد من إزالة الألغام، وحسم وضع رسوم العبور. ومن المرجح أن تقترب الناقلات من سواحل عُمان وإيران للحد من مخاطر الألغام، ما قد يقيّد الطاقة اليومية للعبور. وحتى مع زيادة الحركة، سيستغرق وصول النفط إلى المشترين البعيدين أسابيع؛ فإذا فُتح المضيق في أواخر حزيران/يونيو، فلن يظهر أثر ملموس على الإمدادات قبل أواخر آب/أغسطس، وقد تتأخر عودة الوضع إلى مستوى معقول من الطبيعي حتى أيلول/سبتمبر. وخلال هذه الفترة، سيواصل المستهلكون السحب من مخزونات متراجعة. عسكرياً، يتعين على الولايات المتحدة، وفق الاتفاق، أن تبدأ فوراً رفع الحصار البحري وأن تكمله خلال ٣٠ يوماً. وكانت مؤشرات تخفيف الضغط قد ظهرت قبل توقيع الاتفاق، إذ غادرت ثلاث ناقلات تحمل أكثر من خمسة ملايين برميل من النفط الإيراني ميناء تشابهار وعبرت خط الحصار. أما إنتاجياً، فقد تستغرق عودة منتجي الشرق الأوسط إلى مستويات ما قبل الأزمة أربعة إلى ستة أشهر. وتبدو حقول العراق والكويت الأصعب وضعاً بسبب خروج العمالة الأجنبية، وانسداد الآبار بالبارافين والمواد القيرية، وتراجع جودة الإنتاج في الحقول القديمة، بينما تتمتع السعودية والإمارات بوضع أفضل بفضل الإدارة طويلة الأمد لضغوط المكامن. وعلى المستوى العالمي، انخفضت مخزونات النفط في آذار/مارس ونيسان/أبريل وأيار/مايو بنحو ٣٥٠ مليون برميل، أي ما يعادل ٣/٥ أيام من الاستهلاك العالمي. كما ستصل الاحتياطيات الاستراتيجية الأميركية، إذا استمر السحب الحالي، إلى نحو ٢٤٣ مليون برميل مطلع أيلول/سبتمبر، بعدما تجاوزت ذروتها في ٢٠٠٩ مستوى ٧٠٠ مليون برميل. وستضيف إعادة بناء هذه المخزونات طلباً جديداً، وقد تحد من أي انخفاض كبير في الأسعار.

https://www.csis.org/analysis/iran-won-negotiation-even-though-it-lost-

ALJAZEERA

لماذا يستطيع لبنان أن يحدد مصير الاتفاق الإيراني الأميركي أو يطيح به؟

حوّلت مذكرة التفاهم بين إيران والولايات المتحدة، بتأكيدها على «الإنهاء الفوري والدائم للعمليات العسكرية على جميع الجبهات، بما في ذلك لبنان»، لبنان إلى أحد المحاور الرئيسية لنجاح الاتفاق أو فشله. فقد نص الاتفاق المؤقت على أن الاتفاق النهائي سيكرّس أيضاً نهاية دائمة للحرب على كل الجبهات، بما فيها لبنان. غير أن استمرار الهجمات الإسرائيلية على لبنان بعد توقيع المذكرة يبيّن أن أحد أهم عوائق تنفيذ الاتفاق يتمثل في الفجوة بين الالتزامات

الدبلوماسية والواقع الميداني. وقد تواصلت الهجمات الإسرائيلية في الأيام التي أعقبت التوقيع، ما دفع إيران إلى تأجيل المحادثات المقررة مع الولايات المتحدة في سويسرا. ومنذ بدء العمليات الجوية والبرية الإسرائيلية في لبنان في ٢ آذار/مارس، تجاوز عدد القتلى ٤ آلاف شخص. ويطالب كل من حزب الله والدولة اللبنانية بانسحاب إسرائيلي كامل من الأراضي اللبنانية، لكن مقاربتيهما تختلفان: فحزب الله يربط هذا الملف بمسار المفاوضات الإيرانية الأميركية، بينما تفضل الحكومة اللبنانية معالجته عبر مفاوضات مباشرة مع إسرائيل. ورغم أن الصراع بين إسرائيل وحزب الله مستمر منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، فإن إسرائيل صعّدته على نحو كبير مرتين: الأولى في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤، والثانية في آذار/مارس ٢٠٢٦. وجاء تصعيد آذار/مارس بعدما شن حزب الله، للمرة الأولى منذ أكثر من عام، هجوماً على إسرائيل رداً على اغتيال المرشد الأعلى الإيراني، وكذلك على أكثر من ١٠ آلاف خرق لوقف إطلاق النار من جانب إسرائيل منذ أواخر ٢٠٢٤. ومنذ ذلك الحين، قتلت إسرائيل ما لا يقل عن ٤٠٥٧ شخصاً في لبنان وأصابت أكثر من ١٢١٢١ آخرين، كما استهدفت هجماتها مسعفين وصحافيين ودمّرت عشرات القرى.وعلى الرغم من محاولات الولايات المتحدة إعلان عدة اتفاقات لوقف إطلاق النار في لبنان، ظل الواقع الميداني مختلفاً. فقد أعلن الرئيس الأميركي في قمة مجموعة السبع أن على إسرائيل خفض عملياتها في لبنان، مؤكداً أن تدمير المباني السكنية لاستهداف أفراد يؤدي إلى مقتل مدنيين. ومع ذلك، شدد مسؤولون إسرائيليون مراراً على ضرورة احتفاظ إسرائيل بحرية العمل العسكري في لبنان. ويظهر إدراج لبنان في نص مذكرة التفاهم أن إيران ترى هذا الملف حيوياً لنجاح الاتفاق، وتسعى إلى جعل وحدة الأراضي اللبنانية جزءاً من إطاره. في المقابل، قد تحاول الولايات المتحدة فصل حرب لبنان عن الملف الإيراني والضغط على إسرائيل لدفع تنفيذ مقترح وقف إطلاق نار ثنائي، بما قد يمنح الحكومة اللبنانية فرصة لإثبات قدرتها على بسط السيادة على أراضيها من دون الاتكال على استراتيجية المقاومة المسلحة. غير أن إسرائيل قد تقوّض عملياً مسار الاتفاق الإيراني الأميركي إذا واصلت عملياتها في لبنان، إذ تؤكد بعض التقديرات أنها لا تملك حافزاً سياسياً أو أمنياً أو اقتصادياً أو تكنولوجياً واضحاً لوقف الحرب هناك. وفي هذه الحالة، سيكون على إيران أن تحدد ردها إذا استمرت إسرائيل في الهجمات وعجزت واشنطن، أو لم ترغب، في ممارسة ضغط كاف على تل أبيب. كما توجد داخل إيران خلافات حول مدى الإصرار على وقف الهجمات الإسرائيلية في لبنان. وبعد الهجمات الإسرائيلية الجديدة رغم إعلان وقف إطلاق النار، أعلنت إيران مجدداً إغلاق مضيق هرمز. وفي لبنان، ظهرت آمال بقرب نهاية الحرب، لكن القضايا الأساسية لا تزال بلا حل. وقد شكر الأمين العام لحزب الله إيران في خطابه الأخير على ربط جبهة لبنان بالمفاوضات، فيما يُفترض أن تستمر المحادثات المباشرة بين لبنان وإسرائيل، ويبقى نزع سلاح حزب الله أحد أعقد الملفات. وكانت الحكومة اللبنانية قد بدأت منذ أوائل ٢٠٢٥ جهوداً لنزع سلاح الحزب، إلا أن تجدد التصعيد أوقف هذا المسار. وفي النهاية، تبقى قدرة لبنان محدودة على حل النزاع بين إسرائيل وحزب الله بصورة مستقلة، وسيعتمد نجاح الاتفاق الإيراني الأميركي إلى حد كبير على مستوى الضغط الخارجي، وكبح إسرائيل، وإدارة موقع حزب الله.

https://www.aljazeera.com/news/٢١/٦/٢٠٢٦/why-lebanon-may-make-or-

الخلاصة والتحليل الخبير

تتمثل الرواية الغالبة في التحليلات النخبوية الدولية والإقليمية في أن الاتفاق الأخير بين إيران والولايات المتحدة لا يشكل، بقدر ما هو نهاية لحرب، سوى بداية مرحلة جديدة من الأزمة المُدارة؛ وهي مرحلة يتراجع فيها الاشتباك العسكري المباشر، فيما تبقى جذور الأزمة فاعلة. ومن منظور هذه القراءات، فإن إيران، رغم تكبدها كلفة في الميدان العسكري، استطاعت على مستوى التفاوض أن تحتفظ بجزء مهم من أوراق الضغط لديها، بل وأن تحصل على امتيازات اقتصادية وسياسية معتبرة. وهذا ما دفع كثيراً من التحليلات إلى النظر إلى الاتفاق لا بوصفه سلاماً مستقراً، بل باعتباره «تعليقاً للأزمة» أو «وقفاً مشروطاً لإطلاق النار». وتتمحور هذه القراءة حول عدم معالجة القضايا الجوهرية؛ فالملف النووي، ومستقبل التخصيب، وآليات التفتيش، ووضع اليورانيوم المخصب، والبرنامج الصاروخي، وموقع القوى المتماهية مع إيران في المنطقة، وأمن مضيق هرمز، ودور حزب الله في لبنان، ومستقبل الجماعات المسلحة العراقية، كلها أُحيلت إلى جولات تفاوض لاحقة. وفي هذا الإطار، لا تبدو فترة المفاوضات الممتدة ٦٠ يوماً بالضرورة مساراً للوصول إلى اتفاق نهائي، بل قد تتحول إلى آلية لتمديد الأزمة مراراً. وتكمن المسألة الأساسية في أن واشنطن تريد تعهدات أمنية ونووية قبل منح الامتيازات النهائية، بينما تؤكد طهران ضرورة الحصول الفوري على المكاسب الاقتصادية، ورفع العقوبات، وتحرير الأصول، وضمان خفض الضغط العسكري. وهذا الخلاف حول ترتيب تقديم التنازلات هو الفجوة الكلاسيكية في دبلوماسية إيران والولايات المتحدة، وقد أُعيد إنتاجها الآن في ظروف ما بعد الحرب. وفي هذا السياق، تحول مضيق هرمز إلى أهم رمز لقوة المساومة الإيرانية؛ إذ تؤكد التحليلات أنه حتى إذا أُعيد فتح المضيق، فلن تعود الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الحرب، لأن طهران أثبتت امتلاكها القدرة والإرادة لاستخدام هذا الممر الاستراتيجي. وقد أثّر ذلك ليس في سوق الطاقة فحسب، بل في الحسابات الأمنية لدول الخليج، والعراق، والولايات المتحدة، وحتى إسرائيل. فمن خلال التهديد بإغلاق هرمز أو إعلان ذلك، استطاعت إيران زيادة الضغط الاقتصادي على واشنطن وحلفائها الإقليميين، وتحويل حرية الملاحة إلى موضوع قابل للتفاوض، وهو ما دفع بعض التحليلات إلى اعتبار الاتفاق شكلاً من أشكال الدفع السياسي والاقتصادي مقابل ضبط النفس الإيراني في هرمز. أما لبنان فهو المحور الحاسم الثاني؛ إذ ترى شريحة واسعة من التحليلات أن مصير الاتفاق الإيراني الأميركي سيتحدد في جنوب لبنان وفي علاقة إسرائيل بحزب الله. فالنص يشير إلى إنهاء العمليات العسكرية على جميع الجبهات، بما فيها لبنان، غير أن استمرار الهجمات الإسرائيلية أظهر أن اتفاقاً ثنائياً بين طهران وواشنطن، من دون ضبط السلوك الإسرائيلي ومن دون حسم وضع حزب الله، يبقى قابلاً للانهيار السريع. وقد سعت إيران إلى إدراج لبنان في متن الاتفاق حفاظاً على موقع حزب الله، وربطاً لأي حوار نووي أو اقتصادي بوقف الضغط العسكري على محور المقاومة. في المقابل، تنظر إسرائيل بقلق إلى مسار المفاوضات، وترى فيه اتفاقاً يثبّت جزءاً من أوراق القوة الإيرانية من دون مشاركة مباشرة من تل أبيب. كما أن استطلاعات الرأي الإسرائيلية تعمّق هذه الفجوة الإدراكية؛ فعندما يعتقد أكثر من ٩٢ في المئة من المستجيبين الإسرائيليين أن إيران خرجت منتصرة بعد الحرب والاتفاق مع الولايات المتحدة، فإن ذلك لا يمثل مجرد مؤشر للرأي العام، بل علامة على أزمة ثقة استراتيجية داخل إسرائيل. فهبوط التأييد لرئيس الوزراء، وانعدام الثقة بالرواية الرسمية حول إنجازات الحرب، والنظرة السلبية إلى أداء الولايات المتحدة، واستمرار الدعم النسبي للعمل العسكري ضد حزب الله، كلها تشير إلى أن المجتمع الإسرائيلي لا يرى الحرب نصراً، بل مساراً استنزافياً ذا مخرجات غير مؤكدة. وهذا الوضع يزيد احتمال قيام إسرائيل بسلوكيات تقويضية تجاه مسار الاتفاق، ولا سيما في لبنان، حيث ما زالت تل أبيب تعتبر الحفاظ على حرية العمل العسكري أمراً ضرورياً.

وفي العراق، أوجد الاتفاق بين إيران والولايات المتحدة وضعاً مزدوجاً؛ فمن جهة، تتعرض بغداد لضغط واشنطن من أجل نزع سلاح الجماعات المسلحة المتماهية مع إيران أو حلّها أو دمجها. ومن جهة أخرى، فإن البنية السياسية والأمنية العراقية تجعل كثيراً من هذه الجماعات متغلغلاً بعمق في المؤسسات الرسمية والاقتصاد السياسي وشبكات السلطة. لذلك، فإن السيناريو الأكثر ترجيحاً ليس الإقصاء الكامل لهذه الجماعات، بل دمجها تدريجياً وبصورة ناقصة وانتقائية داخل بنية الدولة؛ وهو مسار قد يقلص استقلالها العملياتي، لكنه يحافظ على نفوذها السياسي والمالي. وفي هذا الإطار، تواجه الدولة العراقية الاختبار الكلاسيكي للسيادة: هل تستطيع فرض احتكارها المشروع للسلاح، أم ستبقى عالقة بين الضغط الأميركي والنفوذ الإيراني؟ وفي الوقت نفسه، يُعد العراق من الناحية الاقتصادية أحد أكثر الفاعلين هشاشة في الأزمة. فاعتماد أكثر من ٩٠ في المئة من الموازنة والصادرات السلعية على النفط، واتكال صادرات الجنوب على مسار الخليج وهرمز، واعتماد شبكة الكهرباء على الغاز الإيراني، وغياب بديل فوري، كلها عوامل تجعل هذا البلد شديد الضعف أمام أي أزمة طويلة في هرمز. وتحذر التحليلات من أن بقاء المضيق مغلقاً قد يؤدي إلى انخفاض حاد في الناتج المحلي الإجمالي، واتساع عجز الموازنة، وتأخر رواتب القطاع العام، والضغط

على الدينار، وأزمة كهرباء صيفية. ومن هنا عادت مسارات بديلة مثل الممر العراقي–السوري وخط كركوك–بانياس إلى جدول الأعمال. غير أن هذه المسارات لا تزال تمتلك قيمة استراتيجية ورمزية أكثر من كونها قدرة تشغيلية فورية، لأن إعادة بنائها تحتاج إلى وقت ورأسمال وأمن وتفاهمات سياسية معقدة. وعلى مستوى الخليج، تتحدث التحليلات عن نشوء خطاب جديد حول الأمن الجماعي؛ فالتأكيد غير المسبوق على أن الاعتداء على أي عضو في مجلس التعاون يُعد اعتداءً على جميع الأعضاء يعكس قلقاً عميقاً لدى دول الخليج من هشاشة البنية الأمنية القائمة. وقد أثبتت الحرب الأخيرة أن الاتكال الحصري على المظلة الأمنية الأميركية لا يستطيع احتواء جميع التهديدات الصاروخية والمسيّرة والوكيلة. ومع ذلك، فإن الانتقال إلى أمن جماعي حقيقي يواجه عقبات جدية، من بينها الاعتماد العسكري على الغرب، والتنافسات داخل الخليج، واختلاف الأولويات الخارجية، والقيود السكانية، وضعف القدرة الدفاعية المحلية. ولذلك، فإن ما يتشكل ليس استقلالاً أمنياً كاملاً، بل نموذجاً مركباً يقوم على الحفاظ على الصلة بالولايات المتحدة، وزيادة الاستثمار الدفاعي، وتطوير الصناعات العسكرية الداخلية، وتنويع الشركاء الأمنيين. وفي ملف العقوبات، تؤكد التحليلات أن الضغط الاقتصادي لا يكفي من دون تطبيق صارم؛ فقد أظهرت إيران وروسيا وكوريا الشمالية أن الأنظمة المستهدفة قادرة، عبر الشركات الواجهة، والوسطاء الماليين، ومسارات التجارة البديلة، والعملات المشفرة، والتعاون مع لاعبين كبار مثل الصين، على تحييد جزء من أثر العقوبات. لذلك، فإن تخفيف العقوبات في الاتفاق الجديد، إذا لم يُقرن بالشفافية والرقابة، قد لا يقود إلى إصلاح سياسي، بل إلى إعادة بناء مالية لشبكات القوة، بما في ذلك المؤسسات الأمنية والاقتصادية المرتبطة بالحرس الثوري. وهذا القلق حاضر بقوة في التحليلات المتعلقة بحزم إعادة الإعمار وتحرير الأصول الإيرانية. وإلى جانب الأزمات الأمنية، تبين بعض التحليلات أن الشرق الأوسط ما زال غارقاً في طبقات إنسانية وتنموية من الأزمة. واليمن مثال واضح على ذلك؛ حيث تسعى المساعدة السعودية للموازنة وتمديد مشروع إزالة الألغام إلى تثبيت الدولة وحماية المدنيين في آن واحد. فإزالة أكثر من ٥٦٧ ألف لغم ومخلف انفجاري منذ عام ٢٠١٨ تؤكد أن ميراث الحرب، حتى بعد تراجع القتال، يظل يهدد حياة المدنيين وإعادة البناء الاجتماعي. ومن المنظور المناخي أيضاً، يدفع الأطفال والمجتمعات الهشة الكلفة الأكبر للمخاطر البيئية؛ وهو موضوع يكتسب أهمية مضاعفة في منطقة مثل الشرق الأوسط، حيث تتداخل أزمة المياه والحرارة والحرب وضعف البنى التحتية. والخلاصة النهائية أن الشرق الأوسط دخل مرحلة لم تعد فيها مفاهيم النصر والهزيمة قابلة للتعريف الكلاسيكي. فقد تضررت إيران في الحرب، لكنها احتفظت بأوراقها في التفاوض. وتسعى الولايات المتحدة إلى خفض كلفة انخراطها الإقليمي، واحتواء أزمة الطاقة، والتركيز على منافسات عالمية أكبر. وتشعر إسرائيل بأنها أُبعدت عن مسار صنع القرار، وقد تسعى، حفاظاً على حرية حركتها ولا سيما في لبنان، إلى الضغط على مسار الاتفاق. أما العراق، فهو عالق بين سيادة ناقصة واقتصاد نفطي هش وضغط قوتين متنافستين. وتعيد دول الخليج التفكير في أمنها، لكنها لم تصل بعد إلى بنية بديلة. لذلك، فإن الرواية النخبوية الراهنة في الشرق الأوسط ليست رواية سلام، ولا رواية حرب شاملة، بل رواية «أزمة مُدارة لكنها غير محلولة». وقد يشكل الاتفاق بين إيران والولايات المتحدة فرصة لخفض التوتر، ولكن فقط إذا أجاب عن الأسئلة الأساسية: مستقبل حزب الله ولبنان، وضمان حقيقي لحرية الملاحة، وإطار نووي قابل للتحقق، واحتواء الشبكات المسلحة في العراق واليمن، وآلية شفافة لاستخدام الموارد الاقتصادية المحررة. أما إذا لم يتحقق ذلك، فلن تنتقل المنطقة إلا من مرحلة الحرب المكشوفة إلى مرحلة الأزمة الدائمة، والمفاوضات القابلة للتمديد، والمنافسات الوكيلة الخارجة عن السيطرة.

حولنا:

مركز دراسات الشهيد الخامس هو مؤسسة بحثية مستقلة تركز على تحليل قضايا العراق والمنطقة في مجالات السياسة الداخلية والخارجية، والاقتصاد، والثقافة. يعتمد المركز على فريق من الخبراء والباحثين المتمرسين لدراسة الأوضاع الداخلية والخارجية في العراق، بهدف توفير منصة لتحليل عميق وشامل لدور العراق في المعادلات الإقليمية والدولية. يسعى المركز، من خلال الأبحاث الأكاديمية، والمقالات التحليلية، والجلسات التخصصية، إلى تعزيز فهم أفضل للاتجاهات المختلفة داخل العراق، ويهدف إلى تقديم رؤى استراتيجية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في البلاد.